عثالين وقوله نحو ازيد قام ابوه كان عليه ان يزيد او ضرب ابوه
فقد يكون انح كالمصرح في ان ما ذكر من باب الاشتغال وبه
صرح في التسهيل لانه قال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما
ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان
الفاعل ونايبه لا يجوز تقدمهما لانا نقول المنع من العمل العارض
ان الفاعل ونايبه لا ينتقد مانه لا انه العامل   اذا قدرت ما
كافة اما اذا قدرتها زايدة غير كافة كان الرفع جايز الا واجبا
لجواز الاعمال والالغاء وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية
لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره
المذكور لانه يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر على المشهور
او بالفاعلية لو قال او بفعل لكان احسن ام الفاعلية ليست
رافعة الان نجز الباء على السببية واعم لغير هل نايب الفاعل
في نحو ان زيد ضرب بالبنا للمفعول   وان احد منه المشركين
استجارك اورد عليه اللقاني ان اداة الشرط انما تطلب
فعلا رافعا او ناصبا وكونه استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز
ان يكون نعتا والتقدير ان وحيئذ احدا واجاب يس بان مراد
الشرح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتدا لا امتناع
النصب بعامل مقدر واجاب الروداني بانه لا يمنع احد مثل ذلك
في غير الاية اذا لم يرد به الاشتغال واما ما نحن فيه من الاية
ومن ارادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لان التلاوة
رفع احد وفي غير القران لا يكون نصب احد بوجه من
الاشتغال   على الفاعلية اي بفعل مقدر يفسره المذكور   مقدر
عند المبرد ومتابعيه ينبغي ان يراد الكوفيون

فانهم

قايلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاستعمال في
ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله
الدماميني   وغيرهم وهم جمهور البصريين   لعدم تقدم
طلب الفعل اي من نفي او استفهام   نحو زيد ليقم انما ترجحت
الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيه
وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون
بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفي نحو قام زيد
وعمرو فقد ترجحت الفعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين
وفي نحو ابشر يهدوننا لان الغالب ان همزة الاستفهام يليها
الفعل وكذا في اانتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل
نحو زيد قام وعمرو قعد عنده انما استوى الامران فيه لان
في كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة
للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم
موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

تعدي الفعل ولزومه

من اضافة الصفة الى الموصوف
اي الفعل المتعدي اي بنفسه بحسب الوضع لان المراد
عند الاطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه
بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة
من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذي سيذكره صراحة
المتعدي واللام وفي هذا الباب ذكر المفعول به   الى مفعول به
اما بنفسه المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم   امران الاول
انه فيه تغيير اعراب المتن الا ان يقال هو حل معنى لا حل اعراب
لكن لا يخفى ما في جعل الشارح كلام المصنف الامر الثاني من التكلف

Copyright © King Saud University